

وجديه وعكسه واحدا والزوجه من الاخر السيد لعدده مطلقا سواء كان عليه
 دين او لا والى منتهى مالهما في المولد والولد فهو زوج وشهادة له
 واحد فهو ما لصاحبه والشاهد في الفنا في احد الزوجين فهو زوج وشهادته
 احد هما صاحب ولا تقبل شهادته الشريك بشرطه **وما هو من تركهما**
 وشهد بهما بل من تركهما تقبل وبعد اظا هر في شريك الخان اما شهادته
 احد العنا وصحة ولا يجوز لصاحبه غير الجرد والتفصيص والواجب كذا
 في الذخيرة ولا تقبل شهادة **المجتب والناتج والمعتد** ولا فرق بين
 ان تعني الناس او لنفسها هذا اذا لم تختصه باختباره بان يشتهر بالنسب
 في النعل والقول ويجعل نفسه محلا للوطي واما المجتب الذي يبي اعطاه
 في الشرف في لاهم من خلفه ولم يشغل به رجل الذي هو مقبول الشهادة
 والبراد بالناتج التي تنوح في مصيبة غيره ولا فرق ان يكون الزوجية
 بالمال او بدونه كذا في الاصل لا تقبل شهادة **العدوان** في العدوان
هو ذميه وان كنت ذميا لا تمنع قبول الشهادة وفي القنية هذا اذا لم
 غير عدل وان كان عدلا في الجزاء العدم ومن يفرح بجزئه ويخبر بفرجه
 وتقبل يعرف بالعدوان لا تقبل شهادة **مد من الشرب على الموطئ** الشرب
 يستأول الاشرية المحرم وغيرها لا تستط العدالة ما لم يسكر بل ما لم
 الشرب يسقط وقد ذكر الامان في السنة وهو ان يشرب وفي عزمه ان يشرب
 لها وحيد كذا في الاصل لا تقبل شهادة **مد بلع بالمطبور** بلع
 وفي بعض النسخ بالتبصير وهو الا نسب اما اذا كان يسلم على امرته
 بيته للاستئناس ولا يطيرها فيموت عدل او يخطئ الناس وانما قال للناس
 لان من يخطئ مدح الوجهة عن نفسه لا تستط العدالة **او تركت**
ما يوجب الحد ويدخل الحمام بلا ازار او ياتى الرابا لا تقبل شهادة له
 البراه حلقا سواء كان مشهورا ولا او اشرط في الاصل ان يكون مشهورا
او يقاتم النرد والشطرنج او تقوته الصلاة يسبهم وانما قيد بهم
 لان مجرد اللعب بالشطرنج كسب بنفس ما يخ من الشهادة وان كان مكرها
 عند نومه بلع بالنرد فهو مرد الشهادة بل حال ولو قال او فقامر
 بالشطرنج وبلع بالنرد كان او **او يبول او ياكل على الطريق متعلق**
 بهما **ويظهر سب السلف** ابي المعابة والعلماء والمجاهدين **ويقبل الشهادة**
لاخيه عمه او جده **وزنا ام امراته** بنت امراته **وزوج بنته**
وامراه امه وامراه بنته تقبل شهادة **اهل الاعوان الاخطاب** هي الذين
 يتبعون الصوي ولا يتبعون مذاهب اهل السنة كالخوارج والشيعة

قول من الذين اشتهروا بالشرع
 الحرة فان ايمان شرب الاخر
 لا يستقل الشهادة
 على الصوي بشرط الا لا يفسد
 في ذلك فلا يقران ما ذكره
 الاخر من الاخطاب من ترك الشرب
 كان شرب الخمر غير لوان
 يشق على عدل الشربة وانما
 وكذا او يوجب الشهادة
 في المصانح كسبوا بالخط
 عن اخطابهم فيقول في الصوي
 من يخطئ مدح الوجهة عن نفسه
 لا تستط العدالة ما لم يسكر بل ما لم
 الشرب يسقط وقد ذكر الامان في السنة
 وهو ان يشرب وفي عزمه ان يشرب
 لها وحيد كذا في الاصل لا تقبل
 شهادة مد بلع بالمطبور بلع
 وفي بعض النسخ بالتبصير وهو الا نسب
 اما اذا كان يسلم على امرته بيته
 للاستئناس ولا يطيرها فيموت عدل
 او يخطئ الناس وانما قال للناس
 لان من يخطئ مدح الوجهة عن نفسه
 لا تستط العدالة او تركت ما يوجب
 الحد ويدخل الحمام بلا ازار او
 ياتى الرابا لا تقبل شهادة له
 البراه حلقا سواء كان مشهورا
 ولا او اشرط في الاصل ان يكون
 مشهورا او يقاتم النرد والشطرنج
 او تقوته الصلاة يسبهم وانما قيد
 بهم لان مجرد اللعب بالشطرنج كسب
 بنفس ما يخ من الشهادة وان كان
 مكرها عند نومه بلع بالنرد فهو
 مرد الشهادة بل حال ولو قال او
 فقامر بالشطرنج وبلع بالنرد كان
 او او يبول او ياكل على الطريق
 متعلق بهما ويظهر سب السلف ابي
 المعابة والعلماء والمجاهدين
 ويقبل الشهادة لاهيه عمه او جده
 وزنا ام امراته بنت امراته وزوج
 بنته وامراه امه وامراه بنته
 تقبل شهادة اهل الاعوان الاخطاب
 هي الذين يتبعون الصوي ولا يتبعون
 مذاهب اهل السنة كالخوارج والشيعة

والصحة

والمعتلة والقدرة والجبرية والروافض وشهادة هؤلاء مقبول عندنا
 اذا لم نهى لايكفر به صاحب ولا يكون ما حاله في الذخيرة وقال
 الشافعي لا تقبل شهادته اهل الصوي والبدع والخطا بل لا تقبل شهادته
 ان الشهادة له من حلف عند ههنا كفى ويقولون المؤمنون لا يلدن
 ولا يجلون في ذمهم ولا يقبل برؤن الشهادة لشهتهم ويدينون بشهادته
 المالك الزور وهو افتقروا على ما اجمعهم وتقبل شهادة **الذم على**
الذم لا على المسلم مطلقا سواء في ذمها واحدة او اذ قال
 انما يبي لي من شترها اتحاد الملة وقال مالك والشاهد لا تقبل شهادته
 على احد تقبل شهادة **الجزيرة على من لا يقبل شهادته**
منها هو صغيره اى اذ ذم تعصبه صغيره مشتق من الصغر وهو العجز
انما جنت المجرور ذم حسنة اغلب من شأه هذا هو المصحح
 في العدة المعتبرة وقيل من رتب كبره او اصره على صغيره سقطت
 عدته **والكاتب** عند اهل الحديث شعبة الا شرك بالله سبحانه وتعالى
 والفرار عن الزحف وعقوق الوالد بن وقيل لنفسه بغير حق وهو مال
 المومن والزنا شرب الخمر وقيل المي الرابا والحل مال التمام وقيل التبرية
 ما تنهيه فاحش في الشرع كالبوا طبه والزنا وميسرته وكان شرع علمها
 عقوبة في احدى الدارين **الضحية** والقبلة فهو صغيره وقيل ما لم
 في الدين بالاشهاد فهو كبيرة وما لم حرما كالعزوه فهو صغيرة ولا ضمان
 في الوجود والانه هو صغيره تقبل شهادة الاقل في الدين تقبل شهادته
 بان ان **الخصي** **وولد الزنا والمجنون** الا ان المشرك لا يشهد مع رجل ولا مع امرأة
 في العقد ولو شهد مع رجل وامراه تقبل كذا في الجزاءة وانما تقبل شهادة ولد الزنا
 في السنة ومطلقا سواء شهد في الزنا او في غيره كذا في حجة الحق في الاوف
 الزنا وفي بعض الجواشي المذكورة في الفتن ظاهر الرواية وقيل لا تقبل مطلقا
 في حقه تقبل شهادة **العالم** والمراد بها مال السلطان الذي يأخذ من حقوق
 في الشرع ولا تقبل شهادته من الجاهل ولا من الجاهل ان كان له مال ولا يقبل
 على شرع ولا لا ولا يقر شتم الامير السرخص ان العامل اذا لم يوجها في الناس
 كونه ذميا ولا يمارق في كلامه تقبل شهادته واما اذا لم يأنف المنزلة
 عند الناس وجاز في كلامه لا تقبل شهادته تقبل شهادة **الحنق**
للصديق والاولى مني للبعول والثاني مني للنا على **ولو شهد ان ابا**

وهو صفي من الرافضه يسبون
 اهل البيت الاخطاب يعصمون صح

فاحش في الشرع
 تقبل شهادة الاقل في الدين
 تقبل شهادته اهل الصوي والبدع
 والخطا بل لا تقبل شهادته
 ان الشهادة له من حلف عند ههنا
 كفى ويقولون المؤمنون لا يلدن
 ولا يجلون في ذمهم ولا يقبل
 برؤن الشهادة لشهتهم ويدينون
 بشهادته المالك الزور وهو
 افتقروا على ما اجمعهم وتقبل
 شهادة الذم على الذم لا على
 المسلم مطلقا سواء في ذمها
 واحدة او اذ قال انما يبي لي
 من شترها اتحاد الملة وقال
 مالك والشاهد لا تقبل شهادته
 على احد تقبل شهادة الجزيرة
 على من لا يقبل شهادته منها
 هو صغيره اى اذ ذم تعصبه
 صغيره مشتق من الصغر وهو
 العجز انما جنت المجرور ذم
 حسنة اغلب من شأه هذا هو
 المصحح في العدة المعتبرة
 وقيل من رتب كبره او اصره
 على صغيره سقطت عدته
 والكاتب عند اهل الحديث
 شعبة الا شرك بالله سبحانه
 وتعالى والفرار عن الزحف
 وعقوق الوالد بن وقيل
 لنفسه بغير حق وهو مال
 المومن والزنا شرب الخمر
 وقيل المي الرابا والحل مال
 التمام وقيل التبرية ما تنهيه
 فاحش في الشرع كالبوا طبه
 والزنا وميسرته وكان شرع
 علمها عقوبة في احدى
 الدارين الضحية والقبلة
 فهو صغيره وقيل ما لم في
 الدين بالاشهاد فهو كبيرة
 وما لم حرما كالعزوه فهو
 صغيرة ولا ضمان في
 الوجود والانه هو صغيره
 تقبل شهادة الاقل في الدين
 تقبل شهادته بان ان
 الخصي وولد الزنا والمجنون
 الا ان المشرك لا يشهد مع
 رجل ولا مع امرأة في
 العقد ولو شهد مع رجل
 وامراه تقبل كذا في
 الجزاءة وانما تقبل
 شهادة ولد الزنا في
 السنة ومطلقا سواء
 شهد في الزنا او في
 غيره كذا في حجة
 الحق في الاوف الزنا
 وفي بعض الجواشي
 المذكورة في الفتن
 ظاهر الرواية وقيل
 لا تقبل مطلقا في
 حقه تقبل شهادة
 العالم والمراد
 بها مال السلطان
 الذي يأخذ من
 حقوق في الشرع
 ولا تقبل شهادته
 من الجاهل ولا من
 الجاهل ان كان له
 مال ولا يقبل على
 شرع ولا لا ولا
 يقر شتم الامير
 السرخص ان العامل
 اذا لم يوجها في
 الناس كونه ذميا
 ولا يمارق في
 كلامه تقبل
 شهادته واما اذا
 لم يأنف المنزلة
 عند الناس
 وجاز في كلامه
 لا تقبل شهادته
 تقبل شهادة
 الحنق للصديق
 والاولى مني
 للبعول والثاني
 مني للنا على
 ولو شهد ان ابا